محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة السادسة

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

عناصر قوة الدولة (الإقتصادية)

Elements of state power (economic)

تعد المقومات الاقتصادية للدولة عنصرا رئيسيا من عناصر قوتها، اذ لا يمكن ان ندرس قوة الدولة وتأثيرها السياسي من دون ان نتناول عنصرا مهما وهو المقومات الاقتصادية التي هي ناتج التفاعل ما بين المقومات الطبيعية والبشرية للدولة، وان بناء القوة السياسية لأية دولة لا بد ان يكون معتمدا على اساس اقتصادي قوي يحقق لأجزائها تكاملا وترابطا ويكون في الوقت ذاته احد اهم العوامل التي تساهم في تحقيق وحدة الدولة وتماسك بنائها الداخلي فلقد كان لهذا العامل دوره البارز في الوحدة الالمانية عام 1990 والركيزة الاساسية او النواة الاولى للاتحاد الاوربي، بالمقابل كان احد اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. أي ان للعامل الاقتصادي دوره الفاعل في توحيد او تمزيق الدولة خاصة اذا ما واكبت هذه العوامل اعتبارات عرقية او دينية او ثقافية تعمل للتوحيد او التمزيق. وهذا ما سنحاول ان نستعرضه في هذا المحور من خلال استعراض مسيرة تطور الاقتصاد السوداني والوقوف على ابرز نقاط الخلل التي رافقت بناء الاقتصاد وتطوره ولمعرفة مكانة السودان الاقتصادية سنحلل الناتج المحلي الاجمالي وما هي المرتبة التي يحتلها بالمقارنة مع الدول العربية ثم سنحلل ابرز الخصائص الزراعية والانتاج الصناعي وطرق النقل ثم بيان تأثير تلك المتغيرات في قوة الدولة.

تعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة، اذ انها صمام الأمان وعصب الحياة فيها، فهي تمد الدولة بمقومات البقاء من الزراعة والصناعة لاشباع السوق المحلي والتصدير الى الخارج بما يؤمن للبلد العملات وتحقيق الامن الغذائي في حالة الحصار والحروب التي قد يطول أمدها.

ويقوم الامن الغذائي على توفير الغذاء لسكان الدولة مما يحقق الطمأنينة العامة من خلال القدرة الذاتية للدولة، ويعد تحقيق الامن الغذائي احدى ركائز الاستقلال السياسي، فالموارد الاقتصادية هي أي شيء

تملكه الدولة او يمكن الحصول عليه ليدعم استرتيجيتها وقوتها السياسية، فمن الممكن ان تخوض الدولة غمار حرب من اجل الموارد الاقتصادية، لذلك فمن المهم استغلال تلك الموارد وتنميتها، لذا فهي عنصر مهم يتدخل في صناعة القرار السياسي بجانب ان توفر المقومات الاقتصادية الجيدة يحقق الرفاه الاقتصادي لسكان الدولة، فهناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية والاقتصاد. والتطورات والتغيرات في القوى الانتاجية (اليد العاملة) وفي البنى الاقتصادية تؤثر بصورة مباشرة في الاستراتيجية الشاملة لدولة.

والاستراتيجية الاقتصادية هي النشاط المعني بادارة وتطوير وتوزيع مجمل القدرات للدولة لغرض خدمة وتحقيق الاهداف الوطنية فتقوم بتعبئه الصناعة والزراعة وتطوير الصناعات الحربية وتوزيع القوى العاملة وتوظيف التجارة وتموين الجيش والاشراف على الشؤون المالية والسيطرة على الجوانب الاقتصادية.

اولاً: الزراعة :

يعد القطاع الزراعي من بين اهم القطاعات الاقتصادية، نظرا لما يشكله من قوة او ضعف، لان الانتاج الزراعي يعد الركيزة الاساسية للأمن الغذائي الذي بدوره يمثل العمود الفقري لامن الدولة القومي. كما ان حجم الانتاج كما ونوعا. يحدد مدى علاقة الدولة الاقتصادية مع دول الجوار الجغرافي او دول العالم الاخرى، فاذا كانت الدولة في حالة عجز لمعظم السلع الزراعية فهذا يشكل حالة ضعف يجعل من الدولة تعاني فقدان جزء مهم من ايراداتها (عملاتها الصعبة) لسد هذا العجز من خلال الاستيراد من الخارج، هذا يشكل بدوره نوعا من التبعية او عدم الاستقرار الاقتصادي التام، خاصة اذا كانت السلع هذه ذات طابع استراتيجي.

ثانياً : الصناعة :

يعد الانتاج الصناعي عنصراً اساسياً في القوة السياسية في عالمنا المعاصر ومما لاشك فيه ان أحراز النصر في الحرب يعتمد الى السلاح وتوفر الموارد المعدنية وامكانية استخراجها وتصنيفها مع الاهتمام بتوفر السلع الرأسمالية بالاستناد الى قاعدة صناعية وعلى هذا الاساس نجد الكثير من الاقطار النامية تحاول جاهدة التصنيع بنفسها ايمانا منها بان الصناعة تحررها من التخلف والتبعية وذلك لان الاقتصاد الزراعي مهما تطور لا يمكن الاعتماد عليه وحده في بناء قوة الدولة.

ثالثا : النقل والاتصالات :

منذ عهد بعيد كانت الامبرطوريات القديمة، تتنافس على انشاء طرق نقل لتربط اجزائها، من اجل احكام السيطرة على اراضيها والدفاع عنها، واليوم نرى ان وحدة أي دولة تتحقق تدريجيا عندما يسهل التقارب بين اجزاء اراضيها، فيحصل التفاعل النفسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي، من دون قرارات

سياسية، وهذا يستند الى تطوير شبكة نقل برية من سكك الحديدي وطرق السيارات، بجانب الاهتمام بالنقـــل البحري والجوي مع وسائل الاتصالات الاخرى، كخطوط الهواتف خاصة الحديثة منها والهواتف الخلويـــة) وشبكة الانترنيت والبريد الالكتروني في العصر الحديث، فهذه جميعها تقرب المسافات البعيدة مع اختصـــار الزمن والكلفة.